## القوات العراقية اجبرتهم على العودة والأردنية تمنع دخولهم.. العائلات تناشد الأمم المتحدة والملك التدخل

# تعليق أزمة الفلسطينيين اللاجئين على الحدود العراقية الأردنية بالقوة

عمان ـ «القدس العربي»

ـ من هديل غبّون:

بلغت أزمة اللاجئين الفلسطينيين الثمانية والثمانين الذين خرجوا من العراق قبل أربعة أيام متوجهين الى الأردن ذروتها أمس، حيث حاصرتهم قوات عراقية في منطقة تواجدهم فيما يعرف «بالأرض الحرام» على الحدود الأردنية العراقية أو «العازلة»، مجبرة إياهم «عنوة» وتحت «التهديد» بالسلاح على التراجع والعودة الى داخل العراق وفقا لما أفاده المواطن الفلسطيني فراس اليازوري وأحد العالقين هناك في اتصال هاتفي خاص مع «القدس العربي».

وأضاف اليازوري المتزوج من أردنية وأب لثلاثة أطفال أقاموا جميعهم في العراء، ان مجموعات من الجيش العراقي حاصرتهم في الأرض الحرام وطلبت منهم العودة الى الداخل معللين ذلك بالقول انهم سببوا «أزمة سياسية» مع الدولة الأردنية وان عودتهم ستحل الأزمة دون ذكر اية مبررات أخرى، رغم ما قدمونه من مساعدات للاجئين وتوفير للماء والغذاء. وتابع اليازوري القول بمناشدة عبر «القدس العربي» وجهها إلى الدول العربية والمجتمع الدولي والهيئات الإنسانية والأمم المتحدة في العالم والأردن وعلى رأسها الملك عبد الله الثاني التدخل في حل الأزمة دون إعادتهم إلى العراق، والنظر لهم بعين الإنسانية، معلقا على إجبارهم على العودة بالقول انها «تعني الموت المحتم».

وحتى مساء امس تم حجز المجموعة في أحد المجمعات الحدودي وفقا لليازوري، حتى تتخذ السلطات العراقية إجراءات بحقهم، في انتظار صدور اية تعليمات جديدة لمدة «أسبوع» حتى تصدر ردود فعل من الجهات المعنية لنداءاتهم، متوقعا ان يتم ترحيلهم إلى بغداد عنوة حيث تركوا ديارهم هربا من التفجيرات وعمليات القتل العشوائية، ولعل ما زاد المشهد حدة تقدم عناصر من القوات الأردنية ودخولها مناطق قريبة جدا من الأراضي العراقية لمحاصرة المنطقة ومنع اية محاولات للدخول الى أراضيها مستخدمة «المدرعات» والآليات العسكرية وفقا لشاهد عيان من هناك طالبا عدم الكشف عن اسمه.

وقد اغلق الأردن حدوده في خطوة غير مسبوقة في وجه اللاجئين منعا لدخولهم ورافضا لاستقبالهم، وهو ما أكده الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية في مؤتمره الصحافي الأسبوعي الاثنين الماضي، كما أشار اليه مدير الدائرة الإعلامية في مديرية الأمن العام بشير الدعجة في تصريح له عبر راديو عمان نت قائلا ان الاردن قام بإغلاق الحدود مع العراق منذ مساء الأحد الماضي وذلك بسبب الأعداد الكبيرة من المسافرين الفلسطينيين إلى الأردن الذين لا يحملون جوازات سفر أو وثائق سارية المفعول رسمية تخولهم من دخول الأراضي الأردنية، مضيفا: «قمنا بإغلاق الحدود لغايات تنظيمية وحتى لنتأكد بأن جميع الداخلين للأراضي الأردنية يحملون جوازات سفر ووثائق سارية المفعول».

وفيما علت أصوات صرخات الأطفال البالغ عددهم 35 طفلا اضافة الى 19 امرأة و14 شابا سمعتها شملتهم 16 عائلة ، لم يستطع المواطن ايهاب تيم 30 عاما العالق مع زوجته وطفله ايضا، اخفاء حالة الهلع وخوف الشديد التي انتابت العائلات بعد تهديدها بالعودة، مشيرا الى ان الأطفال قد أصيبوا بحالة من الذعر والتعب والإرهاق وتدهور في الحالة النفسية لهم بسبب الظروف السيئة المحيطة بهم وانعدام الخدمات او مصادر الغذاء والماء، حيث اقتتات العائلات على ما وفرته قبل رحيلها من العراق الى الحدود وقد بدأت مدخراتهم بالنفاد، مؤكدا في الوقت ذاته ان جميع الخارجين قد أتموا إجراءات السفر «حسب الأصول» المعمول بها، وتم ختمها جميعها من وزارة الداخلية العراقية، لافتا الى ان هناك نحو اربعة افراد يحملون جوازات سفر السلطة الوطنية الفلسطينية والبعض يحمل وثائق سفر مصرية وعراقية إضافة الى السيدات الأردنيات الست حملة جوازات السفر الأردنية.

في السياق ذاته أوضح عدنان عصفور وهو فلسطيني عايش وضعا مماثلا ويترأس لجنة تتابع الموضوع ان المفوضية السامية لشؤون اللاجئين قد زارت الموقع وتأكدت من قائمة الأسماء للعائلات دون اتخاذ اية إجراءات تذكر، مضيفا ان من مهمتها مخاطبة الجهات المعنية بالحالات الموجودة لايجاد حل سريع لها، وذكر ان هذه المجموعة هي الدفعة الأولى من بين 800 فلسطيني آخر سجلوا فيما سبق مع إحدى شركات النقل للخروج من العراق.

يذكر ان عدد الذين قتلوا من الفلسطينيين أو وجدوا مقتولين بعد اختطافهم ومنذ احداث سامراء بلغ 16 شخصا... وان العديد من العوائل هجرت المجمع خوفا على حين قدمت اليه أعداد أخرى هربا مما لاقوه في المناطق التي كانوا يسكنون فيها». وعلى اثر هذه الاحداث حاولت خمسين عائلة وقبل ايام معدودة مغادرة العراق وبشكل جماعي الى الاردن لكن السلطات الاردنية رفضت استقبالهم باعتبار ان مشكلتهم هي مشكلة الفلسطينيين اللاجئين في العراق وان حل هذه المشكلة يجب ان يتم من خلال الهيئات الدولية وسلطات البلدين. ومازالت هذه العوائل محشورة الان على الحدود بين البلدين بانتظار الحل، وهجرتهم هي انعكاس لما وصلت اليه الامور لفلسطينيي العراق».

في سياق ذلك، لم تستجيب حتى مساء أمس أي من الجهات المسؤولة لطلبات ونداءات الاستغاثة التي أطلقتها المجموعة، بما في ذلك انعدام الاتصالات مع أي من الأطراف المعنية سواء من جهة السلطة الوطنية الفلسطينية او من الدولة الأردنية أو من الحكومة العراقية للتدخل أو الأمم المتحدة.

وهو ما أكده في حديث خاص عدنان عصفور المقيم في عمان، مسؤول مخيم الرويشد والمسؤول حاليا عن تلك العائلات، موضحا لـ«القدس العربي» بالقول انه حاول الاتصال مرارا خلال الأيام الماضية بعدد من المسؤولين دون جدوى أو تلقي أي جواب، بمن في ذلك المسؤولون في السلطة الفلسطينية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في مقرها بعمان وكذلك اللجان الإنسانية بمن فيهم اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، إضافة الى غياب وسائل الإعلام العربية والعالمية عن موقع الحدث بسبب منع السلطات الأردنية دخولها الى المنطقة وفقا لعصفور. ويرفض الأردن دخول اللاجئين منعا لفتح الباب أمام هجرات متتالية سواء للاجئين الفلسطينيين أو الأكراد والذي يقيم ما يقارب 198 كرديا في مخيم العازلة والذي لا تعترف به المفوضية في حين تم نقل 150 لاجئا فلسطينيا إلى مخيم الرويشد، وتتزامن الازمة مع قرار المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في عدم مسؤوليتها عن اللاجئين المقيمين بمخيم الرويشد وفقا لما صرحت به ممثلة المفوضية في الأردن آني ماري دويتشلاندر في مؤتمر عقدته مطلع الشهر الحالي أن المفوضية تقدم لهم حلاً للاجئين الأكراد يتمثل بالعود إلى مخيم كاوا في كردستان العراق أما فيما يخص الفلسطينيين فلم تتأكد مناقشة وضعهم بعد.

## الزرقاوي يتعهد بعدم مهاجمة الأردن حفاظا على مصالح العراقيين وعائلة ساجدة الريشاوي مرتاحة لبقائها في سجن أردني

عمان ـ «القدس العربي»:

قالت تقارير صحافية أردنية أمس ان أبو مصعب الزرقاوي تعهد للمقاومة الوطنية في العراق بعدم تنفيذ المزيد من الهجمات داهل بلده الأردن مستقبلا، بعد الأثار السلبية التي نتجت عن عملية تفجير ثلاثة فنادق في عمان العاصمة في شهر نوفمبر الماضي.

واشارت صحيفة الحقيقة الدولية وهي أحدث أسبوعية في السوق الأردنية وتميزت بتقارير خاصة حول الزرقاوي إلى ان الزرقاوي أطلق هذا التعهد بعد ضغوط مورست عليه من قبل قادة المقاومة العراقية الوطنية بسبب التأثير السلبي لأي عمليات داخل الأردن على العراقيين وسبل حياتهم وعلى مصالحهم في الأردن خصوصا وان الأردن هو البوابة الوحيدة التي يتنفس منها العراقيون.

ووفقا للصحيفة نفسها فإن اقارب العراقية ساجدة الريشاوي التي تحاكم الأن في عمان بعدما فشلت في تفجير نفسها ضمن مجموعة الفنادق عبروا عن إرتياحهم الشديد لعدم إطلاق سراحها وفضلوا بقاءها في السجن في الأردن على إطلاق سراحها وإعادتها للعراق خوفا على حياتها، حيث ستقتلها، كما قالت العائلة قوات الأمن العراقية.

وقد برزت هذه الأراء في عائلة الريشاوي بعد تسريب المعلومات حول إحتمال الإفراج عنها مقابل الإفراج عن السائق الأردني محمود سعيدات الذي قالت السلطات الأردنية انها حررته من خاطفيه وأرسلت عائلة الريشاوي للحكومة الأردنية عبر وسطاء رسالة تقول فيها انها مرتاحة لبقائها رهن الإحتجاز الان في عمان.

وكانت محكمة أمن الدولة الأردنية قد باشرت محاكمة الريشاوي بتهمة الإشتراك بالتآمر في عمل إرهابي افضى لموت إنسان وهي تواجه عقوبة الإعدام في حال إدانتها علما بانه القي القبض عليها في مدينة السلط غربي عمان بعد فشلها في سحب ضارب المتفجرات الذي كان مثبتا على خصرها اثناء التفجيرات.

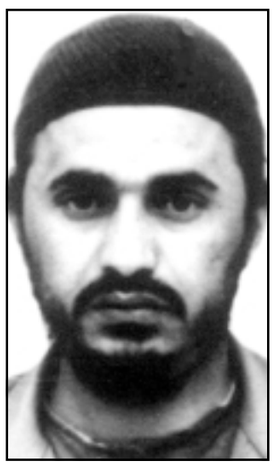

ابو مصعب الزرقاوي

## معركة لتهريب الفياغرا بين شركة ومنافسين داخل النظام.. وتحقيق مصور عن قيام شركة بردم جزء من نهر النيل.. ومعارك حول حرب ونافع

# هيكل يؤكد توريث الحكم لجمال هذا العام ويحذر من انفجار الأوضاع.. ومبارك يؤكد انحيازه لأهل الصعيد والحكومة نائمة

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس الاربعاء عن اجتماعات الرئيس مبارك مع أعضاء الهيئة البرلمانية لأربع من محافظات الصعيد هي أسيوط وسوهاج وقنا وأسوان بحضور رئيس الوزراء والأمين العام للحزب الوطني صفوت الشريف وجمال مبارك الأمين العام المساعد والمؤتمر الصحافي للنائب العام المستشار ماهر عبد الواحد الذي أعلن فيه نتيجة التحقيقات في البلاغات المقدمة من المهندس يحيى حسين رئيس مجلس إدارة شركة الأزياء الحديثة وعضو لجنة التقييم لبيع محلات عمر أفندي ضد وزير الاستثمار الدكتور محمود محيي الدين وهادي فهمي رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة اتهمها فيها بالضغط لتمرير صفقة البيع لحساب المستثمر السعودي صاحب شركة أنوال بمبلغ يقل ستمائة مليون جنيه عن السعر الذي حددته لجنة التقييم والبلاغين اللذين قدمهما ضده كل من محي الدين وهادي فهمي وانتهت التحقيقات إلى حفظ التحقيق، ومنح جامعة الأزهر الدكتوراه الفخرية للأمير شارل، وتصريح وزير النقل محمد منصور أنه لا خصخصة للسكك الحديدية. المدهش أنه قال أيضا ان الوزارة تبحث عروضا من شركات أمريكية وبريطانية لتسيير خطوط بين القاهرة والإسكندرية وبين مدينة العاشر من رمضان وعين شمس بالقاهرة وبين مدينة السادس من أكتوبر إلى أول شارع فيصل بمحافظة الجيزة وبين مدينة برج العرب والإسكندرية، ولا نعرف ما الذي سيتبقى بعد ذلك خارج سيطرة الشركات الأجنبية، غير بضعة خطوط سيتم تخريبها عمدا كما حدث من قبل مع مصانع كثيرة للقطاع العام، ليكون هناك مبرر لبيعها وبالتالي تسليم هذه الخطوط للأجانب، والبدء في وضع خطة لإحياء صناعة الدواجن من جديد والبدء في وضع امتحانات الثانوية العامة والاحتفال بعيد الأم وتظاهرة لصحافيي جريدة «أفاق عربية» وإلى بعض ما لدينا اليوم.

### قضية الفياغرا

ونبدأ بقضية بودرة الفياغرا التي تم ضبطها مع بودرة السيراميك الواردة لشركة كيلوباترا وصاحبها عضو مجلس الشعب ـ حزب وطني ـ رجل الأعمال محمد أبو العينين ونفيه أي علاقة له بها.. وهو ما دفع زميلنا بـ«المصري اليوم» محمود مسلم لأن يقول يوم الثلاثاء:

«أقحم رجل الأعمال محمد أبو العينين مجلس الشعب في قضية الفياغرا وشركته التي تمت تبرئته منها، هذا الإقحام كان دون أي سند من اللائحة أو القانون، وتجلى ذلك في عدة مظاهر أولها: استغلال الجلسة العامة لمدة 15 دقيقة في مناقشات القضية بالمخالفة للدستور الذي يقر مبدأ الفصل بين السلطات، حيث طلب أبو العينين الكلمة من د. فتحي سرور الذي منحه الكلمة، فظل رجل الأعمال يعرض القضية دون أن يطلب مثلا الإذن له بسماع أقواله أو رفع الحصانة عند لإثبات براءته، بل أشار إلى أنه تقدم ببلاغ إلى وزير الداخلية، والنائب العام حول الواقعة ولم يقاطعه د. سرور ولم يتوقف الميكروفون لانتهاء الوقت المخصص كالعادة، وظل أبو العينين يستعرض قضيته، ويؤكد أنه يدافع عن كرامة مجلس الشعب ونوابه. «ولا أعرف ما دخل مجلس الشعب ونوابه بقضية شركته»، بل وطلب أبو العينين شهادة زميله النائب عبد الرحمن بركة ـ رئيس بنك مصر ـ رومانيا ـ وبالفعل حصل الأخير على الكلمة من المنصة لينفي أن يكون أبو العينين أو لشركاته أي تعاملات مع البنك، كل ذلك في ظل صمت رهيب من نواب المعارضة الذين سمحوا بمناقشة أمر منظور أمام النيابة والقضاء حتى نواب الإخوان المسلمين الذين يتصدون لأي هفوة في المجلس، لم يعلقوا على الأمر، بينما انتقدوه فقط بعد ذلك خلال جلسة خاصة مع د. سرور عندما فشلوا في الحصول على وقت كاف لعرض قضية زميلهم النائب هشام حنفي. ولم يبق سوى حضور ممثل النيابة لإصدار حكم البراءة على أبو العينين في داخل مجلس الشعب.

المظهر الثاني: قيام أبو العينين بتوقيع كل خطاباته الخاصة بالقضية والمكتوبة على الأوراق الخاصة بشركاته بصفته عضو مجلس الشعب. الأغرب من كل ذلك إعلان النائب في قاعة المجلس أن وزير المالية اتصل به ليبلغه بالواقعة، وهو أمر يعيد من جديد الحديث حول زواج المال والسلطة ويثير علامات استفهام حول نفوذ بعض رجال الأعمال الذين التحقوا بالعمل السياسي خلال الفترة الماضية، خاصة أن القضية كانت تهم شركات النائب، ولم تتعلق بنشاطه البرلماني، وكم من قضايا لنواب كثيرين تناولتها الصحف، ولم تعرض مناقشاتها المجلس نهائيا وإن كان المبرر الوحيد لما حدث في قضية أبو العينين، كما علق أحد أصدقائي من الظرفاء، أن البرلمان خشى من ثورة المحرومين من شحنة الفياغرا بعد ضبطها، خاصة أن الكمية كبيرة جدا أمام مقر البرلمان، وأنهم جميعا قد اضطروا للنوم مبكرا بعد ضبط الشحنة ومنع تداولها بالأسواق».

طبعا، لهم كل الحق، ولهذا نشرت الكرامة رسما كاريكاتيريا لمريض مسكين في عيادة طبيب يشكو من ـ واللهم احمنا منه ـ الضعف الجنسي... والطبيب ينصحه قائلا: «الفياغرا مضرة للقلب. أنصحك تلحس سيراميك أوضة النوم».

كما نشرت تحقيقا لزميلنا عماد الصابر جاء فيه: «علامات الاستفهام تملأ الشارع المصري بالفعل، والسؤال لماذا، وكيف، ومتى كانت الحكومة بهذه الشفافية لتعلن اتهام الرجل وشركته، ثم تظهر حقيقة أن آخرين قاموا بالأمر! ثم حقائق أخرى تشير إلى علم الشركة بورود الشحنة، وبالتالي علم صاحبها أو من ينوب عنه في إدارتها! لتبدو أسئلة أخرى إجاباتها تدور حول وقوف رجل أعمال آخر خلف الموضوع برمته.

وأصحاب هذه النظرية يشيرون إلى حادثة سابقة حدثت منذ عام وفي التوقيت نفسه اذار (مارس) 2005، وذلك عندما قام ضابط في قسم الصحافة بمباحث أمن الدولة فرع القاهرة بتقديم تقرير يتهم خلال سطوره محمد أبو العينين بدعم حزب الغد وأيمن نور من خلال الإعلان في صحيفة «الغد»!! وهو ما دعا أبو العينين إلى المسارعة بنفي صلته بهذا الإعلان بإعلان آخر في صحيفة حكومية!! تماما مثلما سارع بنفي صلته بشحنة الفياغرا! ويدعمون ذلك بالصراع الدائر بين ما يسمى الحرس الجديد والحرس القديم، والذي انتهى بانتصار جزئي للجدد على حساب القدامى، وذلك الصراع الذي بدأ قبيل الانتخابات النيابية وانتهى مرحليا بانتهائها ثم تشكيل الوزارة ومن بعدها لجان الحزب، وهو ما تنبه له أبو العينين خاصة والجدد يعتبرونه محسوبا على الحرس القديم، رغم محاولاته المستميتة للتقرب من مبارك الابن!! وهو ما يفسر إنفاق أبو العينين لملايين الجنيهات لتأمين فوزه بالمقعد البرلماني كعامل حاسم في طريق استمرار المنافسة مع خصمه اللدود في الحزب وتحت قبة البرلمان، والذي يطرده باستمرار حتى داخل مجلس الإعمال المصري الإيطالي المشكل حديثا!».

### بيع عمر أفندي

ومن قضية الفياغرا إلى قضية بيع محلات عمر أفندي وقرار النائب العام المستشار ماهر عبد الواحد حفظ التحقيق فيها وعقد مؤتمر صحافي لإعلان النتيجة، وجاء في المؤتمر نقلا عن زميلنا بـ«الجمهورية» ـ خالد أمين: «وقال النائب العام ان ما اتخذ من إجراءات بشأن بيع عمر أفندي جميعها إجراءات لا يترتب عليها البيع وأن ما تنتهي إليه تلك اللجان يتم عرضه على لجنة البت لتبدي رأيها ثم ترفع تقريرها لرئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للتجارة لعرض الأمر على مجلس إدارة الشركة القابضة.. وفي حالة الموافقة يتم عرضه على الجمعية العامة للشركة القابضة برئاسة وزير الاستثمار ثم يتم رفعه إلى رئيس مجلس الوزراء لأخذ القرار النهائي بشأن البيع.. وجميعها إجراءات تضمن سلامة عملية البيع وحماية المال العام والمحافظة عليه.

وشدد النائب العام على أنه يجب على الشركة القابضة للتجارة قبل إتمام البيع أن تراعي أخذ الضمانات اللازمة على مقدم غرض الشراء من المحافظة على استمرار النشاط والإبقاء على العمالة والمحافظة على حقوقها ومزاياها.. وكذلك المحافظة على الاسم التجاري للنشاط والأصول الثابتة وعدم التصرف فيها وأن يضمن عقد البيع النهائي الجزاء الملائم الذي يوقع على المشتري في حالة مخالفته لأي من البنود الأربعة حفاظا على المال العام.

أشار النائب العام إلى أن أعضاء مجموعة العمل ولجنة المفاوضة ولجنة التقييم أكدوا على أن ما جاء بأقوال يحيى حسين مقدم بلاغ وقف إجراءات بيع الشركة.. لا أساس له من الصحة تأسيسا على أن الدراسة الاسترشادية التي اجريت لتقييم أصول شركة عمر أفندي المطروح أسهمها للبيع وقال النائب العام أن الشاكي أقر بأن قيمة الصفقة التي انتهت إليها لجنة التقييم الاسترشادية ـ حال كونه عضوا فيها ـ لم تراع المسائل المتعلقة بحقوق العاملين بالشركة واستمرارية النشاط والاسم التجاري، وأن ذلك من شأنه أن يخفض التقدير لقيمة الصفقة بنسبة كبيرة.

و أضاف النائب العام أن الشاكي أقر أنه لم يستهدف في بلاغه سوى المحافظة على المال العام لما تلاحظ له من الإسراع في إجراءات البيع وإن ذلك يدل على أن ما أثاره في بداية بلاغه من وجود شبهة جرائم العدوان على المال العام لم يكن عن إلمام أو علم بحقيقة ما يتم من إجراءات لبيع الشركة بل مبني على الظن والاحتمال.

وقال النائب العام: «إن النيابة تشكر مقدم البلاغ لأنه كان سبيلا لكشف الحقيقة وإعلانها على الرأي العام».

### حكومة ووزراء

وإلى حكومة الشؤم والنحس والبيزنس وما أشبه والتي تحظى بكراهية شعبية لا مزيد عليها ولذلك قال زميلنا بـ«الفجر» إبراهيم خليل عنها وهو مطمئن لتعاطف القراء معه في بابه ـ شفافية: «أتحفنا وزير الاستثمار الدكتور محمود محيي الدين، عفوا وزير تسهيلات رجال الأعمال، ببشرى حين أعلن من غرفة التجارة الأمريكية بنيويورك إن الحكومة تبحث مع البنك المركزي سبل تحسين شروط حصول القطاع الخاص على تمويل من القطاع المصرفي، ذلك أن مؤشرات إقراض القطاع الخاص لم تتحسن، دون أن يحدد تلك الشروط التي يريد تحسينها، هل يقصد شروطا أكثر تيسيرا مما هو ميسر وهل يقصد بالتحسين أن تتغاضى البنوك عن الضمانات الواجب تقديمها من جانب رجال الأعمال مقابل التسهيلات المالية الكبيرة التي يحصلون عليها.

بكل تواضع ندلك يا معالي الوزير على الطريق الصحيح لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار وهي أن تكثف جهودك مع أعضاء الحكومة التي أنت عضو فيها لاستعادة الأموال المهربة التي بلغت المليارات من الجنيهات وقام بتهريبها عدد من رجال الأعمال ممن تدافع عنهم، إلى البنوك الأوروبية نتيجة الإقراض دون ضمانات من الجهاز المصرفي وهي الأموال المسروقة والمسلوبة من جيوب المواطنين.

هل تعرف حجم الأموال التي تم تهريبها من الجهاز المصرفي خارج مصر وعدد رجال الأعمال الذين هربوا بهذه الأموال لكي يستمتعوا باستثماراتها في الدول الأوروبية؟ هل سمعت عن آخر رجال الأعمال الذي هرب خارج مصر بعد أن استولى على مبلغ 381 مليون جنيه من أموال 7 بنوك يتبعون الجهاز المصرفي؟ هل عرفت أو علمت أن صاحب عملية تهريب هذا المبلغ قد استولى على ملايين البنوك بعد تقديمه مشروعا وهميا لبناء مصنع لصناعة الورق بدلا من استيراده؟

هل قرأت عن أموال صفقات البورصة وكم الأموال التي ربحها رجال الأعمال الكبار من وراء عمليات المضاربة بطرق غير قانونية؟»

لكن كلامه هذا لم يعجب زميلنا بـ«الأهرام» نصر القفاص ولذلك قال في «المصري اليوم» يوم الثلاثاء: «نجح أحمد المغربي بهدوء يميز شخصه، في قيادة سفينة وزارة السياحة.. صحيح أنه لم يمسك بدفتها لأكثر من بضعة أشهر.. إلا أن إنجازه غير المسبوق فيها.. والذي يستحق أن نتوقف عنده.. يتمثل في نجاحه بخلق قيادة بديلة له، حيث تولى زهير جرانة المسؤولية من بعده بكفاءة وسلاسة مشهودتين، واعتقادي أن هذه وحدها معضلة، فشل فيها جميع القيادات، لأنهم يحرصون على قتل كل من تظهر عليه أعراض الكفاءة، والقدرة على النجاح ولا داعي للحديث عن إنجازات أخرى، للوزير أحمد المغربي.

وإن كان يجب أن نذكر له عمله في صمت، بعكس سلفه الحريص على الصخب بأكثر من سعيه للإنجاز!! رفض وزير الإسكان مسالك سلفه، اختار المفاجئة والمباغتة، بإعلانه عن «مزاد مارينا» المثير، كأنه أراد القول بأن الأغنياء ليسوا شرا مستطيرا وليس كل رجل أعمال فاسدا بالضرورة، لم يجامل الوزير بني جلدته، اختار الانحياز للشرف والأمانة ومصلحة الوطن، قدم تعريفا للكلمة التي جعلناها سخيفة ـ الشفافية ـ كشف المهندس أحمد المغربي حجم الفساد وسلط الضوء عليه، بضربة معلم وقرار يجعلني أذهب إلى الزعم بأن الفساد الحكومي سلوك شخصي، وليس نهجا جماعيا، وبما يجعلني أملك جرأة التقدم للمرافعة والدفاع عن الدكتور محمود محي الدين، وزير الاستثمار الذي تجري محاولات اغتيال إخلاصه وكفاءته وطموحه مبكرا، فقد اختلف معه وأرفض «صاروخ الخصخصة» الذي يركبه، لكنني لا أشك في أمانته وصدقه، وأن اجتهاده قائم على علم ودراسة وبالقدر نفسه انحاز للمواطن المسؤول الذي تصدى لصفقة بيع عمر أفندي!! فخلافهما يحتاج إلى مناقشة، باعتباره صراعا بين نهجين وليس سباقا على خيانة أو ادعاء وطنية».

طبعا.. طبعا، هذه أمور مفهومة ولكن الذي يحتاج إلى فهم هو التحقيق المصحوب بالصور الذي نشرته «الفجر» لزميلنا محمد عبد اللطيف تحت عناوين ـ تحت شعار المصلحة الخاصة فوق المصلحة العامة شركة فنادق أحمد المغربي تردم النيل في الجزيرة ـ ومما جاء فيه: «في ظل تحالف الفساد مع الفوضى، أصبحت القاعدة الثابتة للحكومة أن المصلحة الخاصة فوق المصلحة العامة، وأن القانون لا يعمل في مواجهة أصحاب النفوذ، وحتى لو تعلق الأمر بأساس حياة المصريين نهر النيل الذي كان محل تقديس المصريين منذ آلاف السنين أصبح الآن محل إهانة وعدوان، من قبل حكومات لا تعنى كثيرا بالتاريخ ولا بالمستقبل.

وترى أن البيزنس فوق الجميع. لم نكد ننتهي من كارثة ردم النيل على يد وزير الإسكان السابق محمد إبراهيم سليمان حتى صحونا من جديد على كارثة أخرى.. يبدو أن مرتبيها استفادوا من درس سليمان، لم يعلنوا عن نيتهم في ردم النيل، وإنما بدأوا فورا في فرض الأمر الواقع، على اعتبار أن النيل شريان الحياة، أصبح بلا صاحب.

النيل يتعرض الآن لعدوان واضح وعملية ردم جزاء منه لصالح فندق الجزيرة أو «شيراتون الجزيرة سابقا».. والملوك لشركة أكور إحدى الشركات المملوكة لوزير الإسكان أحمد المغربي، الذي يبدو أنه يسير على درب سلفه محمد إبراهيم سليمان في ردم النيل، في المرة الأولى كانت العملية لمصلحة رجل أعمال سعودي هو الوليد بن طلال، هذه المرة الردم يتم لمصلحة وزير الإسكان وبمعرفته».

### معارك الصحافيين

وإلى معارك الصحافيين بمناسبة رفع الحصانة في مجلس الشورى عن زميلنا وصديقنا إبراهيم نافع رئيس التحرير السابق وقول زميلنا بـ«الكرامة» عبد الوهاب داود عنه في عموده ـ بعد التحية:

«لم يسعدني طلب النائب العام رفع الحصانة عن الكاتب إبراهيم نافع لسماع أقواله في موضوعات «تشغل الرأي العام» بقدر ما أثار بداخلي من تساؤلات تخصه هو وإخواته من رؤساء مجالس إدارات الصحف القومية السابقين واللاحقين على حد سواء.

ـ لماذا الآن.. وليس عندما كان على رأس «الأهرام» أو عندما بدء نشر تلك الموضوعات التي «تشغل الرأي العام»؟

ـ سمير رجب.. كان طرفا في موضوعات «تشغل الرأي العام» ولم يقترب منه أحد حتى الآن. فهل لهذا علاقة بكونه الكاتب المفضل للرئيس؟

ـ إبراهيم سعدة.. لم يسأله أحد عن التنكيل بكوادر «أخبار اليوم» لصالح إحدى تلميذاته، ولا عن أراضي المؤسسة التي تم بيعها، ولا غيرها من موضوعات كانت «تشغل الرأي العام» أيضا!

ـ أما اللاحقون، فأولهم جاء من دبي بفضيحة تخص مكتب المؤسسة هناك، وخرجت مؤخرا مظاهرات لمحررين بها يطالبونه بالرحيل.. وثانيهم نشر إعلانات لسلطنة عمان على انها مواد تحريرية ولم يحاسبه احد، والثالث خصم لنفسه مليون جنيه من تبرعات أحد رجال الأعمال للمؤسسة.. وكلها موضوعات «تشغل الرأي العام» بإيه بقى!؟».

ومن «الكرامة» وعبد الوهاب إلى «الفجر» وزميلنا وائل عبد الفتاح وقوله: «ربما يحدث في المقابل عملية غسيل سمعة للسلطة عبر محاكمات استعراضية تمتص الغضب.

أشهرها الآن طبعا المحاكمة التي قد تدفع إبراهيم نافع ملك «الأهرام» إلى السجن. وهي محاكمة يتردد النظام في إكمالها وبعد أن كان ينوي رفع الحصانة «تأجلت الجلسة وقد تتحول إلى طلب سماع أقوال».. لأن نافع ليس رجلا عاديا في تركيبة سلطة مبارك.. والإطاحة به مرعبة لكثيرين وتحتاج ضمانات لكي لا يمتد الاتهام إلى آخرين أقوى.

لا أحد يعرف أين نافع «هناك حكاية عن مشاهدته بالقرب من السفارة الأمريكية قبل أسبوعين». لكنها محاكمات غسيل سمعة على أية حال «والإطاحة بسمير رجب من جريدة الحزب الوطني المرحومة «مايو» تكتيك آخر لغسيل السمعة». وربما سيحدث انشقاق كبير في الحزب الوطني.. كما يتوقعه القريبون من مطبخ إدارة الحزب الحاكم بمستوياته وطبقاته ومراكز القوى المتحكمة فيه.

لكن الأهم أن لا أحد في تركيبة النظام يريد الاستغناء عن سنتيمتر واحد من حصانة الأسوار العالية.

وهذا يجعلهم جميعا يتحالفون في الكواليس السرية لقتل أية محاولات لاستقلال القضاء أو حرية الصحافة.

ويتصورون أنها مثل الاسبراي الذي رشته مجموعات الشباب على أسفلت ميدان التحرير معلنة الرفض العنيف. ويتصورون أن الدنيا ممكن أن تعود إلى ما قبل سنة ونصف ويخاف الناس ويرجعون إلى حالة الصمت المميت.

5 ـ هذه أوهام السلطة في مصر.

سلطة لا ترى أن هناك فعلا جمعية عمومية جديدة لمصر. لا ينفع معها الشراء أو الرعب لأنها تبدأ من الآخر».

كيف يمكن القول أن نافع سوف يهرب بينما نشرت له أمس «نهضة مصر» تصريحا أدلى به لزميلنا عبد الجواد أبو كب جاء فيه أنه موجود في مصر ولم يغادرها وأنه سيدلي بأقواله اليوم أمام اللجنة التشريعية في مجلس الشورى بخصوص طلب رفع الحصانة عنه. كما نشرت جريدة «روز اليوسف» تصريحا له جاء فيه: «أنه لا صحة لما يتردد من أقاويل حول أن اللجنة التشريعية بمجلس الشورى تتحيز لي. وتتخذ قرارها بتأجيل رفع الحصانة عني، مؤكدا أنه باق في مصر ولن يتركها أبدا طيلة حياته وسيدفن فيها، وأن الهاربين خارج البلاد تكون لديهم أسباب هي بالفعل غير متوافرة لديه وأنه كان ينتظر هذه الفرصة بفارغ الصبر للرد على كل الافتراءات التي وجهت إليه خلال التسعة أشهر الأخيرة وأن المستندات التي لديه كافية لإقناع اللجنة بعدم رفع الحصانة عنه لكن يبقى للجنة القرار الأول والأخير».

وقالت «روز» أن مصطفى بكري توقع أن تتحيز اللجنة التشريعية لصالح نافع وتؤجل رفع الحصانة عنه وعبر عن دهشته من تأجيل نظر الموضوع من السبت الماضي إلى اليوم للاطلاع على الأوراق رغم أن هذه الأوراق مجرد مذكرة من النائب العام برفع الحصانة عن نافع.

وتساءل: لماذا تم رفع الحصانة عن ممدوح إسماعيل صاحب عبارة السلام 98 في نفس الاجتماع واتهم بكري رجائي عطية وكيل اللجنة بتحفيز أعضائها على تأجيل موضوع نافع ونفى أن تكون حملته ضد نافع لصالح شخصية».

### معارك وردود

والى المعارك والردود واستمرار زميلنا عمرو عبد السميع رئيس تحرير «الأهرام الدولي» في حملته ضد زميلنا وصديقنا الدكتور أسامة الغزالي حرب رئيس تحرير مجلة «السياسة الدولية» بسبب سلسلة أحاديثه التي ادلى بها تعليقا على استقالته من الحزب الوطني الحاكم والمجلس الأعلى للسياسات التابع لأمانة السياسات التي يرأسها جمال مبارك وحملته ضد الحزب فقال عمرو أمس في بابه اليومي بجريدة «روز اليوسف» ـ هؤلاء: «محاولات الترويع السياسي، والحديث عن «الخطورة» و«السخونة» و«الفراغ» و«الالتهاب» و«الوضع الاستثنائي» و«المجهول» هي بالطبع من مهارات المهيجين السياسيين في النظام السوفيتي السابق، وهي التي تجيدها ـ بحكم تربيتك السياسية الأولى ـ ولكنها مع ذلك تبدو ـ حين تطرح في سياق الحديث عن خارطة الأحزاب والقوى السياسي في مصر متمتعة بقدر لا بأس به أبدا من السذاجة، لأن أي وضع ما دمنا نتحدث عن السياسة في زمن تقلبات إقليمية ودولية كبيرة ـ يمكن اعتباره خطيرا واستثنائيا، المهم هو الطريقة التي تتعامل بها ـ جميعا ـ مع ذلك الوضع وفقا لالتزامنا الوطني، واحترامنا لبلدنا وللنظام العام فيه، وكذلك احترامنا لأنفسنا.

فالخطورة أو الاستثنائية توجب عليها أن نبذل كل مرتخص وغال للحفاظ على هذا البلد، وأن نلتزم مواجهة أية ضغوط خارجية يتعرض لها الوطن لا أن نصبح إحدى أدوات الضغط عليه، بتلك التحركات السياسية والإعلامية المتهيجة في كل الساحات ضمن ما يسمى مناخ الفوضى الخلاقة».

وفي نفس العدد واصل زميلنا ب«الأهرام» طارق حسن في بابه ـ اجتهاد ـ هجومه هو الآخر ضد أسامة قائلا: «الوطني أنضج وأكرم من بعض الخارجين عليه.. فهو احترم مواقفهم بخصوصه.. وهم هالوا التراب عليه.

وفي حالة الدكتور أسامة الغزالي حرب وجدنا صفوت الشريف أمين عام الوطني يقول في البداية انه يحترم قرار حرب بالاستقالة وأن الحوار معه لم ينقطع، وأنه سيحاول الاستفادة من خبراته. ووجدنا جمال مبارك الأمين العام المساعد وأمين السياسات يقول ان الحزب اختلف عما كان عليه في سنواته السابقة.. وان استقالة بعض الأعضاء دليل على حيوية الحزب.

وأنه من الطبيعي أن يرى البعض أنه غير قادر على مواصلة العطاء. ويسعى للمواصلة في تنظيم